

عقاريون أكدوا لـ «الأنباء» أنه سينعش قطاع المقاولات والإنشاء وسوق مواد البناء والأثاث وتشغيل العمالة

# تمالك المقيمين للشقق سينشط سوق العقار ويحد من هجرة الأموال

يزيد من الفرص الاستثمارية الجديدة ويلبي العرض الكبير حاليا

الشركات الكويتية المنشئة للعمارات ستجد فرصا جديدة كما في دبي

مواطنون لـ «الأنباء»: الأفضل أن يكون للبدون والمقيمين المتزوجين من كويتيات وأن توضع باسم زوجاتهم وأولادهم



أحمد راشد



نايف محمد



بدر ماجد

عادل الشنان

في رد فعل على ما أثير بشأن تمكك المقيمين للشقق السكنية أعرب عدد من المواطنين عن رفضهم وتحفظهم لهذا الأمر. يقول د. بدر الخضري إن من الخطر إتاحة الفرصة لتمكك المقيمين لأنه من الممكن أن تكون فرصة لدخول كثير من التجار عن طريق المقيمين لاحتكار الشقق

**الخضري: فرصة لدخول التجار عن طريق المقيمين لاحتكار الشقق**

**نايف: الأولى أن يتم ردع رفع الأسعار**



**راشد: سيتم التجر للتحكم في أسعار العقار**

تنظم قانونا يتيح للوافت الإقامة في البلاد لفترة معينة من الزمن فقط ويعدها يرجع إلى بلاده معززا مكرما لا أن تسمح له بالبقاء والتمكك، فليس مقبولا وجود أعداد من المقيمين العاملين وقد تجاوزت أعمارهم 50 عاما، كما ليس مقبولا ما يعيشه اليوم من غلاء جنوني في أسعار العقار حتى بلغ إيجار شقة غرفتين وصالة أكثر من 500 دينار بسبب زيادة الطلب وقلة العرض، وأحد أهم أسباب ارتفاع الأسعار عموما وليس فقط العقار هو وجود هذا الكم الهائل من المقيمين داخل البلاد مما انعكس سلبا على الخدمات الصحية والتعليمية والسوق وأيضا الوظائف في القطاعين الحكومي والأهلي فضلا عن كثرة الجرائم الأخلاقية وقضايا النصب والاحتيال والمسرفات وتهريب المخدرات.

دينار لشقة صغيرة وعند تمكك المقيم من الطبيعي أن الأسعار سترتفع فكم سيدفع المواطن حينها، مؤكدا أن البلاد تشهد جنون في أسعار العقارات بمختلف أنواعها والأولى أن يتم ردع رفع الأسعار وليس المساهمة في ارتفاعها أكثر مما هي عليه. أما أحمد راشد فقال إن البلاد تعاني في جميع خدماتها من كثرة المقيمين وسيتم استغلالهم من قبل التجار للتحكم بأسعار العقار والخاسر هو المواطن الكويتي، فعندما تم السماح للمقيمين باستخدام العمالة المنزلية مقابل رسوم لا تتخطى 200 دينار استقدم المقيمون الخدمات وبعوهم على المواطنين باكثر من ألف دينار وبعضهم استقدم للمواطنين بالساعات أو الأيام فكيف إذا كان الموضوع تمكك عقار؟! اعتقد وقتها أننا سنجد بعض الكويتيين ينامون في المفترض أن الوافد يأتي للعمل وليس للإقامة وكنا نتمنى من الحكومة

بدره، رأى نايف محمد أن إصدار قرار بتمكك المقيمين في ظل الظروف الحالية بوجود أكثر من 100 ألف طلب إسكاني بعضها تجاوز 15 عاما بالانتظار يعتبر كارثة في حق الشباب الكويتي الذي يدفع حاليا ما لا يقل عن 500

العصيمي إن فكرة تمكك الأجانب للشقق السكنية في الكويت ممتازة كونها تنشط الحركة الاقتصادية في البلاد وترفع من قيمة الوحدات السكنية في الكويت حسب مواقعها ومستوى خدماتها وأسعار الأراضي.

وأوضح أن إتاحة الفرصة لتمكك المقيمين للشقق بالكويت سينعكس إيجابيا عبر استثمار أموال الأجانب في السوق المحلي، بالإضافة للاستقرار النفسي للمقيمين.

**انتعاش السوق**

أما الخبير العقاري سليمان الدليجان فيقول إن تمكك الأجانب للشقق السكنية في الكويت فكرة جيدة سينتج عنها استقرار العمالة ويزيد من عمليات الطلب على الشقق، ويحرك قطاع المقاولات، ومواد البناء ويزيد من أسعار الشقق. لافتا إلى أن سعر متر الشقق في منطقتي الشعب والسالمية يتراوح بين 900 وألف دينار.

وأضاف أن تمكك الأجانب للشقق السكنية سيقلل من تحويل أموال الوافدين للخارج. مستبعدا أن يكون هناك تأثير لأسعار إيجارات الشقق في حال سمحوا للأجانب بتمكك الشقق.

وتوقع الدليجان أن لا تزيد نسبة الإقبال على شراء الشقق السكنية في الكويت من 5 إلى 7% من إجمالي أعداد الوافدين ولا يقل سعر الشقة عن 70 ألف دينار.



منصور العصيمي



سليمان الدليجان



توفيق الجراح

في الكويت لو كان تمكك الشقق متاحا للأجانب على غرار ما يحدث في دبي التي تشهد عقاراتها طلبا كبيرا من الأجانب واستقرارا فيها.

**فرص عمل** من جانبه، أيد اتحاد العقاريين على لسان رئيسه توفيق الجراح تمكك الأجانب للشقق السكنية في الكويت، مشيرا إلى أن «الاتحاد» كان يطالب بهذه الفكرة منذ فترة. لافتا إلى أن تمكك الأجانب للشقق السكنية سيعمل على توطيق الاستثمارات داخل الكويت، ويخفض التحويلات الخارجية، وينتج عنه وجود الأطمئنان لاستقطاب الكفاءات العربية للكويت، بجانب الاستقرار الداخلي والاجتماعي.

وبين أن تمكك الأجانب للشقق السكنية من شأنه أيضا أن يعزز الاستثمار الداخلي ويخلق فرص عمل للناس، مستدركا بالقول إنها خطوة مباركة ستفيد الجميع، وتحرك سوق المقالات ومواد البناء والأثاث.

وتوقع الجراح عدم تأثر أسعار إيجارات الشقق في حال سمحت الدولة بتمكك الأجانب للشقق السكنية، وأن سعر المتر في شقق التملك يتراوح بين 800 و1000 دينار تقريبا، حسب سعر الأرض وتكلفة البناء.

بدوره، قال رئيس الاتحاد الكويتي لمقيمي العقار منصور

**الجراح: فكرة جيدة تنعش سوق المقاولات ومواد البناء وسيعمل على توطيق الاستثمارات داخل الكويت ويخفض التحويلات الخارجية**

**العصيمي: ترفع من قيمة الوحدات السكنية في الكويت وتنشط الحركة الاقتصادية**

**الدليجان: 5 أو 7% من المقيمين قادرون على شراء الشقق ولن يقل سعر الشقة عن 70 ألف دينار**

الكويتي لمقيمي العقار منصور

الكويتي لمقيمي العقار منصور

الكويتي لمقيمي العقار منصور

أحدثت الخطوة التي أقدم عليها مجلس الوزراء عندما حسم من خلال آلية مرنة مجموعة كبيرة من طلبات بعض المقيمين تمكك الشقق السكنية بالكويت، أحدثت ردود فعل مختلفة، وجاءت أبرز ردود الأفعال على لسان عدد من العقاريين في تصريحات خاصة لـ «الأنباء» حيث اعتبروا أن ذلك سينشط الحركة الاقتصادية في البلاد، وسينعش سوق العقار المتراجع حاليا.

وكذلك سوق شقق التملك الذي يشهد زيادة في كمية المعروض منها في السوق مقابل الطلب المتدني.

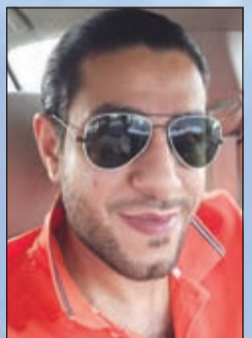
وأضافوا أن السماح للمقيمين بتمكك الشقق في الكويت سيزيد من الفرص الاستثمارية الجديدة للشركات التي تبني العمارات كما سينعش قطاع المقاولات والأثاث وسوق مواد البناء والأثاث وتشغيل العمالة. كما سيجد من تحويل أموال الأجانب للخارج، حيث بلغت تلك التحويلات العام الماضي أعلى مستوياتها التاريخية، بحجم 5,3 مليارات دينار، وهو ما أشارت إليه «الأنباء» في تحليل أجرته بعنوان «غياب الفرص الاستثمارية يرفع تحويلات الوافدين لأعلى مستوى تاريخيا» في 30 يونيو الماضي.

ويأتي عدم قدرة الوافدين على شراء العقارات محليا ضمن الأسباب الرئيسية التي ترفع تحويلات المقيمين للخارج، فقد بلغت هذه التحويلات في الأعوام الخمسة عشر الأخيرة نحو 35 مليار دينار، أي ما يعادل 8% من الناتج الإجمالي للكويت، وكان يمكن الاستفادة بنسبة كبيرة من هذه الأموال

ويأتي عدم قدرة الوافدين على شراء العقارات محليا ضمن الأسباب الرئيسية التي ترفع تحويلات المقيمين للخارج، فقد بلغت هذه التحويلات في الأعوام الخمسة عشر الأخيرة نحو 35 مليار دينار، أي ما يعادل 8% من الناتج الإجمالي للكويت، وكان يمكن الاستفادة بنسبة كبيرة من هذه الأموال

ويأتي عدم قدرة الوافدين على شراء العقارات محليا ضمن الأسباب الرئيسية التي ترفع تحويلات المقيمين للخارج، فقد بلغت هذه التحويلات في الأعوام الخمسة عشر الأخيرة نحو 35 مليار دينار، أي ما يعادل 8% من الناتج الإجمالي للكويت، وكان يمكن الاستفادة بنسبة كبيرة من هذه الأموال

## مقيمون: خطوة بالاتجاه الصحيح في ظل إيجارات تقض مضاجعنا



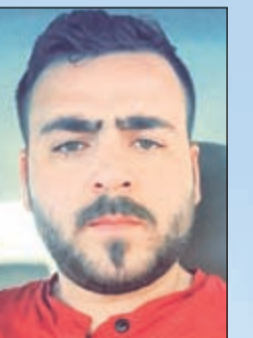
أحمد يوسف



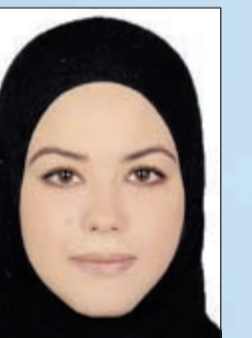
هاني أحمد



د. محمد بازيد



وائل عطرات



نور سفيان قنير



ماشق بدران

محمد واليب - ناصر السليم

ستعزز مكانة الكويت عربيا وخليجيا كونها تخدم الاقتصاد الكويتي بالدرجة الأولى والمقيم الذي يعتبر نفسه مواطنا كونه عاش هو وأولاده على أرض هذا الوطن، خصوصا أن نسبة تحويل الأموال إلى بلدنا الأصلية ستتناقص بحيث ستكون عائدا استثماريا في الكويت. لافتا إلى أن الكويت تعد من أمن الدول على مستوى الدول العربية.

بدره قال إبراهيم عبد الهادي أن الأجيال الخائفة والخائلة الذين عاشوا في الكويت قد أصبحوا غرباء في أوطانهم وهذه الخطوة بحد ذاتها تخدم هذه الشريحة ممن لا يستطيعون العودة لأوطانهم.

أما رمضان ضاحي فرحب قائلا إن هذه الخطوة كان من المفترض أن تدرج منذ فترة طويلة لأننا ننظر إلى المستقبل بروح إيجابية من خلال طرح قانون آخر بالاستثمار التجاري مما يتيح فرص عمل أكثر.

وقال مدحت علاء إن هذا القانون سيعزز رؤية صاحب السمو الأمير بأن تكون الكويت مركزا ماليا وتجاريا خلال السنوات القادمة والتي يحلم بها كل مواطن ومقيم على أرض الكويت الحبيبة التي اتسعت للجميع ومازالت تتسع.

تعجيزية أو مرهقة للمستثمر - إذا ما رغب المقيم في التملك أو الاستثمار، نظرا لأن المقيم يتطلع إلى ظروف أفضل من ظروف الإيجارات التي باتت تقض مضاجع المقيمين في الوقت الحالي فضلا عن أعداد غادرت البلاد إلى ما تراه أفضل لها في هذا الجانب.

وأضاف أن الكثير من الشقق الجديدة ولاسلف تم تصميمها وتشطيبها على نحو سسي جدا إلى جانب مساحاتها الصغيرة وهو ما يجعل منها بيئة سكنية لا تصلح للأدبيين، في حين أن بعض ملاك الشقق يرى في ذلك توسعا في جمع الثروات دون النظر إلى أدمية من يقطن تلك الشقق.

وقال أحمد اليوسف إن مشروع تملك شقق للمقيمين نقلة نوعية في الكويت مما يتيح المجال أمام المقيمين بالشعور بالاستثمار الآمن في الكويت، مشيرا إلى أن الكويت بحاجة إلى عدد من القوانين أسوة بدبي لتكون مركز مالي وتجاري.

وأشرف إلى أن أفضل استثمار هو الاستثمار في العقار كون العقار يزداد يوما بعد يوم، لافتا إلى أن المشروع ستكون نتائجه إيجابية على الجميع.

وإشرف إلى أن أفضل استثمار هو الاستثمار في العقار كون العقار يزداد يوما بعد يوم، لافتا إلى أن المشروع ستكون نتائجه إيجابية على الجميع.

وإشرف إلى أن أفضل استثمار هو الاستثمار في العقار كون العقار يزداد يوما بعد يوم، لافتا إلى أن المشروع ستكون نتائجه إيجابية على الجميع.

وإشرف إلى أن أفضل استثمار هو الاستثمار في العقار كون العقار يزداد يوما بعد يوم، لافتا إلى أن المشروع ستكون نتائجه إيجابية على الجميع.

وإشرف إلى أن أفضل استثمار هو الاستثمار في العقار كون العقار يزداد يوما بعد يوم، لافتا إلى أن المشروع ستكون نتائجه إيجابية على الجميع.

للبلاد وينعش السوق العقاري على نحو كبير جدا على وجه الخصوص بعد أن عانى ركودا خلال الفترة الأخيرة، إضافة إلى أن هذه الخطوة تمنح الوافد نوعا من الاستقرار الذي يفقده الكثيرون نظرا لتشدد بعض التشريعات حيال المقيمين.

وبعد ما يزيد إلى تفعيل هذه الخطوة على النحو الذي يمنح المقيم أريحية لأن ذلك سيشجعه على استثمار مدينته داخل موطن إقامته بدلا من تحويلها إلى دول أخرى واستثمارها لدى من يقدمون تسهيلات أفضل للمستثمر.

مضيفا أنه إذا كان ثمة قرارات جديدة فإننا ندعو إلى أن تكون ملحة بضمانات مطمئنة لأي تمكك للشقة أو العقار وذلك باعتباره مستثمرا ورأسما يجب المحافظة عليه وتشجيعه على توظيف ما لديه في خدمة اقتصاد الوطن الذي يعيش فيه، كما لا بد من وضع تسهيلات تقدم لأي مقيم ينوي الاستثمار في السوق العقارية قياسا على الدول الخليجية المجاورة.

أما نور سفيان قنير، وهي مقيمة أكاديمية وتنشط في الأعمال الحرة، فقالت لـ «الأنباء» إن الكثير من دول العالم يسمح للمقيمين على أراضيها بتمكك العقار بل بالاستثمار العقاري والتجاري والصناعي، لأنه يرى في ذلك رفدا للاقتصاد الوطني فيه بعد أن هيا بيئة خصبة لرأس المال أيان كان ملكه مواطنا أو مقيما.

ولفت حسين إلى أن خلق مرونة في هذا الجانب سينشط الحركة في سوق العقار بشكل هائل جدا، وذلك على الرغم من أنها قد تساهم في ارتفاع الأسعار تبعا لنظرية العرض والطلب، فأعداد كبيرة من المقيمين سيستجوبون إلى السوق والاستفادة من عروضه وصولا إلى تملك شقق خاصة.

في جانبه رأى د. محمد بازيد أن هذه الخطوة جاءت متأخرة جدا لاسيما أن بعض الدول الخليجية تسمح للمقيمين بالتمكك وذلك منذ سنوات، وهذا ينعكس على الجانب الاقتصادي بشكل إيجابي

في جانبه رأى د. محمد بازيد أن هذه الخطوة جاءت متأخرة جدا لاسيما أن بعض الدول الخليجية تسمح للمقيمين بالتمكك وذلك منذ سنوات، وهذا ينعكس على الجانب الاقتصادي بشكل إيجابي

في جانبه رأى د. محمد بازيد أن هذه الخطوة جاءت متأخرة جدا لاسيما أن بعض الدول الخليجية تسمح للمقيمين بالتمكك وذلك منذ سنوات، وهذا ينعكس على الجانب الاقتصادي بشكل إيجابي

